تفقد أضرار السيول وزار مصنع الشركة العربية - اليمنية لصناعة الاسمنت في حضرموت:

نائب الرئيس : فرص الاستثمار متاحة بصورة مجدية لمن يريد خدمة الوطن

المكلا / سبأ:

تفقد نائب رئيس الجمهورية الاخ عبدربه منصور هادي امس بعض الاضرار التي الحقتها كارثة السيول الجارفة والفيضانات التي حدثت بمحافظة حضرموت مؤخراً وذلك في الطرقات والجسور والعبارات .

واطلع على طبيعة تلك الاضرار في الجسر والطريق في وادي خربة بمدينة المكلا جوار سوق الجملة للخضار والفواكه والجسر الثاني الذي يتراوح طوله ما بين 250 - 300 متر مع اضرار محيطة بالمكان زراعياً.

وزار الاخ نائب رئيس الجمهورية الجسر والطريق في منطقة حلة المؤدي إلى بروم.

كما زار الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية مصنع الشركة العربية - اليمنية لصناعة الاسمنت، وكان في استقباله الإخوة مدير عام المصنع المهندس محمد العمودي ومدير المشروع المهندس عبد الرحمن الهادي والمستشار المهندس مورثي الذين قدموا الإيضاحات حول حجم الإنجاز في هذا المصنع الجديد الذي سيصل انتاجه السنوي الى نحو مليون وخمسمائة الف طن، وبمعدل حوالي أربعة الاف طن يوميا من مادة الاسمنت البورتلاندي.

وأشاروا إلى أن كامل المعدات الصناعية متوفرة داخل المصنع وقد تم إجراء التجارب اللازمة التي تبين مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة، واستكملت كافة الأعمال الإنشائية وسيتم التجهيز النهائي للتشغيل التجريبي في الثاني والعشرين من مايو القادم بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية.

وأوضحوا انه يتم تنفيذ بناء المشروع والتركيبات والتجهيزات بصورة كاملة من قبل شركة سي نوما الصينية، فيما جميع المعدات والآلات الصناعية من الانتاج الأوروبي وبصفة خاصة من ألمانيا.وبتكلفة استثمارية مقدارها 260 مليون دولار، ويزود المصنع بخمسة مولدات كهربائية تنتج ما بين 36 الى 40 ميغاوات .

وزار الاخ عبد ربه منصور هادي مخازن المواد الأولية، المواد الخام وخطوط السحب والمخزن العملاق بقدرة تخزينية تصل الى اربعين الف طن وبالمواصفات الفنية المغطاة التي لاتنفث الدخان والأتربة للحفاظ على البيئة، وزار كذلك الخزانات الخاصة بالمازوت وغرفة التحكم الألكتروني .

وقد اشاد الأخ نائب الرئيس بالجهود الحثيثة التي بذلت في سبيل انجاز المصنع وبهذه التجهيزات الحديثة والمعامل المتطورة .. مؤكداً أن فرص الأستثمار متاحة وبصورة مجدية جداً لكل من اراد أن يخدم ذاته ووطنه وبما يسهم في رفع قدرات الأقتصاد الوطني في اسهامات الرساميل الوطنية والاستثمارات القادمة اقليمياً وعربياً ودولياً .

رافق الأخ نائب رئيس الجمهورية الإخوة محافظ المحافظة سالم الخنبشي، وأعضاء مجلس النواب الدكتور محمد سالم الجوهي ومبخوت بن ماضي ومحمد بن مالك وسليمان المحمدي وعضو مجلس الشورى محمد حسين العيدروس ونائب رئيس جهاز الأمن السياسي علي منصور رشيد ووكيل الأمن القومي العميد احمد درهم .

أحال مشروع قانون التوثيق إلى اللجنة المختصة

مجلس النواب يقر مشروعي تعديل قانون المصارف الإسلامية و بنوك التمويل الأصغر

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته امس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون تعديل عدد من مواد قانون المصارف الإسلامية .

وقد أكد مشروع القانون تأسيس الشركات في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطها أو تأسيس شركات مستقلة تابعة لها أو المساهمة في الشركات القائمة أو الشركات الجديدة، على أن لا تتعارض أسس عمل تلك الشركات والمساهمات مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وتطرق مشروع القانون الى عدم جواز أن يقل رأس المال المدفوع لأي مصرف عن ستة مليارات ريال وللبنك المركزي ان يرفع الحد الأدنى وفقاً لقانون البنوك .

وأجاز مشروع القانون مساهمة غير اليمنيين أفرادا أو هيئات أو مؤسسات أو شركات أو مصارف في رأسمال أي مصرف اسلامي ينشأ بحكم هذا القانون وفقا للأسس والضوابط والمعايير التى يصدرها البنك المركزي اليمني .. ولايجوز للبنك المركزي اليمني السماح للبنوك غير الإسلامية بفتح نوافذ للعمل بالصيغ الإسلامية ويحق له السماح للبنوك الإسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل الجمهورية وفقاً للشريعة الإسلامية وبالشروط والمعايير والضوابط التى يضعها البنك المركزي اليمني على ان تشرف على هذه الفروع هيئة رقابة شرعية .

وأجاز مشروع القانون للمصارف الإسلامية الإستثمار المباشر في المشاريع التى تنفذها بنفسها ويؤول لها كامل ملكيتها وذلك بنسبة 25 بالمائة من أجمالي رأس مال المصرف واحتياطياته، ويجوز رفع النسبة المشار اليها بعد موافقة البنك المركزي وفقا لتقديراته .

كما أقر مجلس النواب مشروع قانون بنوك التمويل الأصغر بصيغته النهائية والذي أجاز تقديم الخدمات المصرفية للأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي في الجمهورية وذلك لتحقيق النهوض الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص متساوية لجميع الفئات المستهدفة وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وكذا توفير التمويل المناسب للشرائح المستهدفة عن طريق تقديم التسهيلات المالية للفقراء والتي تسهم في الحد من البطالة والفقر من خلال التركيز على الشرائح الفقيرة وصولا للاعتماد على الذات .على أن يصدر الترخيص بإنشاء بنوك للتمويل الأصغر من قبل البنك المركزي بعد استيفاء الشروط المحددة في هذا القانون وتعليمات البنك المركزي .

واشترط مشروع القانون توفير الخبرات العملية والقدرات الفنية المتعلقة بإدارة عمليات التمويل الأصغر والرقابة الداخلية لدى من يتقدم بطلب الترخيص بإنشاء بنك للتمويل الاصغر, ويحق للبنك المركزي التأكد من توافر تلك الخبرات في عدد من المساهمين أو المديرين أو الاستشاريين المعينين في هذه البنوك وخصوصا فيما يتعلق بعمليات الإقراض وتكنولوجيا المعلومات الواجب توفرها في هذه المؤسسات .

وأجاز مشروع القانون للميمنيين وغير اليمنيين إنشاء بنوك للتمويل الأصغر أو المساهمة فيها بأي نسبة كانت بعد موافقة البنك المركزي ,وباستثناء الأنشطة المنصوص عليها في قانون البنوك وقانون المصارف الاسلامية لم يمنح مشروع القانون الحق لبنوك التمويل الأصغر القيام بالأعمال المصرفية بشأن تسلم ودائع نقدية قابلة للدفع عند الطلب من خلال اصدار شيكات وفتح إعتمادات مستندية أو تسلم بوالص الشحن والعمل كوكيل لتوسيع الخدمات الإئتمانية وقبول الأمانات والأعمال المتعلقة بالوصايا وامتلاك أسهم في مشاريع .

ولم يجز مشروع القانون ان يقل رأس المال المدفوع لأي بنك تمويل أصغر عن 500 مليون ريال يمني ويكون للبنك المركزي الحق في زيادة هذا المبلغ من وقت لأخر حسب الحاجة, ولا يحق لأي بنك تمويل أصغر أن يقوم بمنح أي شخص أو المؤسسات التابعة له أية قروض أو تسهيلات ائتمانية أو ضمانات مالية بحيث يتجاوز مجموعها الإجمالي 5ر0 بالمائة نصف الواحد في المائة من مجموع رأس مال البنك المدفوع والإحتياطي المحتفظ به، ويجوز ان تتجاوز هذه القروض أو التسهيلات الائتمانية أو الضمانات المالية نسبة 1 بالمائة من رأس المال المدفوع للبنك والإحتياطيات في حالة الضمان برهن عقاري أو استلامات مخزنية أو حسابات مستحقة القبض أو ضمانات مقدمة من مؤسسات حكومية أو مشاريع ذات ملاءة مالية كافية, ولا يجوز بأي حال من الأحوال ان تتجاوز تلك التمويلات النسب المحددة .

كما لايحق لأي بنك تمويل أصغر أن يمنح أي قرض أو تسهيل ائتماني أو ضمان مالي لأي من مساهميه أو مديريه أو موظفيه بما في ذلك أعضاء مجلس ادارته أو أقربائهم حتى الدرجة الرابعة أو الكيانات القانونية التى يكون لهم مصلحة أو مشاركة فيها بأي صورة كانت .

وأوضح مشروع القانون أنه بغرض إعداد البيانات المجمعة حول القروض والتسهيلات الإئتمانية المقدمة لكل عميل وفقاً لأحكام قانون البنوك يجب على كل بنك تمويل أصغر أن يوافي البنك المركزي بتقارير شهرية بالقروض والتسهيلات الإئتمانية والضماناتِ المقدمة للعملاء تتضمن كافة التفاصيل والبيانات وفقاً للنماذج المعدة من قبل البنك المركزي .. وبإستثناء المؤسسات التى لاتقوم بتسلم ودائع من الجمهور يمنع أي شخص من مزاولة أعمال التمويل الأصغر المصرفية بدون ترخيص صادر من البنك المركزي وفقا لأحكام المادة (4) من هذا القانون .

كما ناقش المجلس من حيث المبدأ مشروع قانون التوثيق وأحاله الى اللجنة المختصة .. الى ذلك إستكمل المجلس الإستماع الى تقرير لجنة النقل والإتصالات حول مشروع قانون تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1993م بشأن قانون الطيران المدني وسيبدأ بمناقشته في جلسة لاحقة .

واستعرض المجلس التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول الشكوى المقدمة من أبناء مديرية خدير وأرجأ مناقشته الى جلسة أخرى.

كما أرجأ المجلس النقاش حول تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالنزول الميداني لمحافظتي حضرموت - المهرة لتقصي الحقائق حول الأضرار التى تعرضت لها المحافظتان نتيجة الأمطار والسيول التى حدثت فيها خلال شهر أكتوبر من العام الماضي .

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه.

وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى. أحمد محمد الكحلاني.

في افتتاح ندوة "اليمن والقرن الإفريقي" بجامعة صنعاء

الإرياني : اليمن لم تتخل عن دورها الإنساني تجاه قضايا القرن الإفريقي

النهج السياسي لليمن قائم على مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية

صنعاء / سبأ:

أكد المستشار السياسي لفخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني الأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن كرابط بين قارتي أسيا و أفريقيا.

وشدد على ضرورة تدارس الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي والقضايا البارزة على السطح لما تمثله من منعطف هام في تاريخ المنطقة ككل.

وقال المستشار السياسي امس في افتتاح ندوة «اليمن والقرن الأفريقي» التي تنظمها جامعة صنعاء على مدى يومين بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي : إن كل حدث يجري في إحدى ضفتي جنوب البحر الأحمر يؤثر على ثنائي هذا الوجود الجيواستراتيجي (اليمن ودول القرن الأفريقي).

ولفت إلى أن انعقاد هذه الندوة يأتي في ظل ما تشهده المنطقة من بروز ما يسمى بظاهرة القرصنة بشكلها التقليدي مع وجود العدد الكبير من أساطيل دول مختلفة.

ونوه المستشار الإرياني بالحاجة الماسة لعقد أكثر من لقاء لتدارس حقيقة ما يجري في المنطقة من العالم باعتبارها من أهم مناطق العالم في الملاحة البحرية العالمية و الصراع فيها وعليها يمتد حتى أعماق التاريخ ويكتسي أحيانا طابعا اسطوريا يتجاوز حقيقة التاريخ والجغرافيا.

وأضاف : لقد اتسمت السياسة الخارجية - اليمنية فيما يتعلق بالقرن الأفريقي - بسمات التأثر المباشر و خاصة بالنزاعات الداخلية في تلك المنطقة, فالتحولات التي جرت في اثيوبيا وارتيريا قد أدت إلى نزوح عدد كبير من سكان هاتين الدولتين وكانت وجهتهم الأولى اليمن كما يجري الأمر نفسه في الصومال ولكن بشكل أكثر حدة ووضوح.

وذكر الدكتور الإرياني بما أظهرته الإحصائيات من نزوح مئات الآلاف من الصوماليين كلاجئين إلى اليمن والذين يصلون إلى الشواطئ اليمنية في أجواء غير آمنة،مبينا أن محدد علاقة اليمن بالقرن الأفريقي هو محدد تاريخي بشري بالدرجة الأولى .. وأن اليمن تعاني من جراء ذلك عبئا تفرضه الجغرافيا في المقام الأول و تبرره المسؤولية الإنسانية.

و أكد الدكتور عبد الكريم الإرياني أن اليمن لم تتخل عن دورها الانساني ومسؤوليتها الاخلاقية تجاه تلك القضايا بل أنها في معظم الحالات قد جعلت بعض قضايا القرن الأفريقي في صدارة سياستها الخارجية وقد قدمت القضية الصومالية في كثير من المحافل و اللقاءات الدولية على هموم اليمن الأساسية،مستشهدا بمواقف فخامة رئيس الجمهورية في المحافل واللقاءات الدولية والتي دعا في كثير منها إلى ضرورة إيلاء المسألة الصومالية أولوية في الحل مثل أي بؤرة توتر في العالم.

وقال « هذا النداء إن لاقى احيانا صمتا مؤقتا فإنه لا يمكن القفز على حقيقة موضوعية بخطورة إهمال الصومال و التغافل عما يجري فيه.

و تابع الدكتور عبد الكريم الارياني: « لقد شكل النهج السياسي لليمن القائم على مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية مثلا يذكر بإيجابية كبيرة عند نشوب الازمات الدولية .

وأوضح أن اليمن تبنت في نزاعها مع أرتيريا إحدى دول القرن الأفريقي منهجا سلميا أكد رغبتها في حل هذا النزاع, حيث لجأت الدولتان إلى التحكيم الدولي الذي جاء حكمه النهائي موافقاً لمواقف اليمن و مؤيدا لها في حقها التاريخي و العملي والقانوني في السيادة على أرخبيل حنيش بعد إحتلال غير مبرر وغير قانوني.

واستطرد « إن الدرس الأساسي الذي أرادت اليمن أن تقدمه للعالم أجمع هو أنها تقدم السلام والحلول السلمية على الحروب والإخلال بأمن المنطقة ولولا هذه السياسة لاصبح جنوب البحر الأحمر منطقة ساخنة و لتأثرت المنطقة من شمال البحر الأحمر إلى المحيط الهندي و لتضررت الملاحة الدولية برمتها.

وثمن مستشار رئيس الجمهورية دور الجانب الفرنسي الذين شاطروا اليمن رؤيتها وقاموا بدور رائد و اساسي و دعموا بشتى الوسائل التواصل إلى مبدأ التحكيم و تقديم التسهيلات للقبول به.

وقال : ما زلت أتذكر الرحلات المكوكية التي قام بها السفير غوتمان رغم ما واجهه من مواقف متعنتة كان يستعصى حلها لولا دبلوماسيته الهادئة وصبره و مثابرته حتى توصل الطرفان إلى الإتفاق.

وأضاف « لقد كان لي شخصيا تجربة رائعة في التعامل مع الدبلوماسية الفرنسية في هذ القضية التي تكللت بالنجاح الذي صار عنواناً للتعامل القانوني في الدبلوماسية الدولية, و صارت هذا الواقعة نموذجا لجأت إليه بعض دول القرن الأفريقي نفسها لحل ما بينها من المنازعات على الحدود.

و أشار إلى أن اليمن شجعت تلك الدول على السير في هذا الاتجاه لحل المنازعات في القرن الأفريقي،و تسعى اليوم إلى العمل على استتباب الأمن في القرن الأفريقي في حدوده المطلة على المياه المشتركة أو في عمقه المؤثر حتما على هذه الحدود المباشرة مع اليمن.

وقال : لعل ندوتكم تقف أيضا عند الدور اليمني في حل النزاعات في القرن الأفريقي و تضيئ حقيقة الأولوية التي تحظى بها هذه المنطقة في جدول أعمال الدبلوماسية اليمنية التي يقودها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية شخصيا.

و اختتم قائلا : تكتسي مواضيع أعمال ندوتكم أهمية كبيرة في توضيح مجريات العلاقة اليمنية بالقرن الأفريقي و تزداد أهميتها بسبب اللحظة التاريخية التي تعقد في ظلها.

وعبر الإرياني عن أمله في أن تخرج الندوة بفهم صحيح لقضية القرصنة كونها قضية قديمة جديدة ان تبرز كظاهرة في لحظات تاريخية معينة لأن قوى بذاتها تريد أن تصبح كذلك و لأن هذا يحقق لها مآرب سياسية واستراتيجية محددة كما اعرب عن أمله بأن تجيب الندوة عن سؤال: ما إذا كان الحشد العسكري البحري في هذا الجزء من العالم سيحل مسألة القرصنة, أم أنه سوف يوقظ مخاوف تاريخية حقيقية ستتولد عنها قرصنة فعلية تهدد العالم أجمع؟, وهل يمكن أن يقدم المجتمع الدولي العون والمساعدة للبلدان المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن لتقوم بدورها في جعل هذه المنطقة أكثر أمناً واستقرار لما فيه مصلحتها ومصلحة المجتمع الدولي ككل؟.

فيما لفت رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم إلى أهمية الندوة في التعريف بما يجري في منطقة القرن الأفريقي وحقيقة الدور الذي يمكن أن تمارسه اليمن انطلاقا من موقعها الجغرافي و علاقاتها التاريخية مع دول المنطقة الأفريقية .

وقال رئيس الجامعة إننا نلتقى اليوم من أجل ندوة خاصة بالعلاقات اليمنية الافريقية التي لها جذور تاريخية و علاقات اجتماعية متميزة تختلف عن العلاقات التي أنشأتها اليمن مع المجتمعات الأخرى.

و أضاف إن الهجرة اليمنية التي مثلت تمثيلا رائعا على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي اصبح لها مكانة كبيرة تجعل من الأهمية بمكان أن نقف لمناقشة العلاقات اليمنية الأفريقية وجوانبها المختلفة.

ولفت إلى دور أبناء اليمن وإسهامهم الحضاري في منطقة القرن الأفريقي من خلال نشر الإسلام وما أسهم به هذا الدين السماوي في خلق الاستقرار و العيش بسلام في كثير من المجتمعات الافريقية.

و أعتبر طميم التهاون في حل مشكلة القرصنة أمرا يسبب الضرر لجميع المجتمعات الدولية.

من جانبه أكد القائم بأعمال السفير الفرنسي بصنعاء باتن جيد بوزو الأهمية التي يكتسبها موقع اليمن الجغرافي كحلقة وصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، وما تتمتع به اليمن من علاقات تاريخية متميزة مع دول القرن الأفريقي و ما يعول على اليمن في لعب دور حيوي لحل مختلف القضايا في هذه البقعة الممتدة من العالم.

و أكد القائم بأعمال السفير حرص فرنسا تعزيز علاقاتها مع اليمن في بخاصة على صعيد التبادل التجاري, متطرقا إلى ما تتميز به اليمن من تاريخ عريق يذكر به التاريخ الحافل للملكة بلقيس ملكة سبأ.

و يناقش نحو 25 سياسيا وباحثا وأكاديميا من اليمن وفرنسا والقرن الأفريقي عددا من المواضيع المتعلقة بعلاقة اليمن و القرن الأفريقي والدور المعول على اليمن في القيام بدور حيوي في المنطقة.

وتتطرق أوراق العمل في أربع جلسات إلى مواضيع «اليمن والقرن الأفريقي - الرؤى والمواقف», « ما وراء النطاق الإقليمي, أهمية الدولتين على الساحة الدولية», تحديات العلاقة العربية الأفريقية»، و«المصالح الاستراتيجية الجغرافية: الهيمنة الاقتصادية كعامل للهجرات».

وتركزت أعمال اليوم الأول في جلستين تناولت الأولى التي ادارها نبيل الصوفي أوراق العمل الخاصة بموضوع اليمن والقرن الأفريقي :

الرؤى والمواقف تحدث فيها كل من: علي صالح موسى، قائد العنسي، أمين اليوسفي، وحسن علي.

وتناولت الجلسة الثانية التي أدارها فارس السنباني موضوع «ماوراء النطاق الإقليمي, أهمية الدولتين على الساحة الدولية «تحدث فيها جيروم سبينوزا, عارف الشيباني، حسين أحمد, وتواصل أعمال الندوة اليوم الاثنين بمناقشة بقية الأوراق المقدمة والخروج بالتوصيات.

الطميم : اليمنيون أسهموا في حضارات القرن الإفريقي

القائم بأعمال السفير الفرنسي :حريصون على تعزيز علاقاتنا مع اليمن